

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية السادسة عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 30-31 يناير 2011

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/11 (XVI) REV.1

مؤتمراً كانكون

تقرير رئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات
الأفريقيين حول تغير المناخ

يناير 2011

أديس أبابا

1- قرر الاتحاد الأفريقي خلال دورته العادمة الخامسة عشرة المنعقدة في يوليو 2010 في كمبالا، أوغندا ما يلي:

إن المؤتمر،

يقر توصيات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقين حول تغير المناخ بشأن هيكل مفاوضات واحد مبسط على المستوى الوزاري ومستوى الخبراء بهدف ضمان التنسيق الفعال للمفاوضات حول تغير المناخ تمهدًا للمؤتمر السادس عشر لمؤتمر الأطراف 16 و 17 المقرر عقدهما في كانكون، المكسيك وجنوب أفريقيا في عامي 2010 و 2011 كل على حدة، على النحو التالي:

- (1) قيام الجزائر بدور المنسق على المستوى الوزاري، وقيام مالي، بوصفها الرئيس الحالي لمؤتمر الوزراء الأfricanيين المسؤولين عن البيئة بدور منسق مشارك؛
- (2) قيام جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور المنسق على مستوى الخبراء. ونيجيريا، كمنسق مشارك؛
- (3) إنشاء مكتب للفريق الأفريقي المشارك في المفاوضات الفنية.

و

يجيز أيضًا قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأfricanيين حول تغير المناخ، عقد اجتماع قبل مؤتمر الأطراف 16 المقرر عقده في كانكون، المكسيك في ديسمبر 2010.

2- إن هذا القرار بدمج المستوى الوزاري ومستوى الخبراء للمفاوضات في هيكل واحد والذي كان ناجماً عن غياب التنسيق الكافي للمفاوضات التمهيدية لمؤتمر كوبنهاغن المنعقد في 2 ديسمبر 2010 كان له أهمية بالغة لضمان التنسيق الفعال للعمل

المستقبلي الذي سيقوم به مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين حول تغير المناخ. ومن شأن هذا القرار تعزيز قدرة أفريقيا على التحدث بصوت واحد في مفاوضات مؤتمر الأطراف 16 المقرر عقده في كانكون، المكسيك على المستوى الوزاري.

3- للاستفادة الكاملة من قرار مؤتمر الاتحاد الأفريقي، قمنا بالتحضيرات اللازمة لعقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين حول تغير المناخ، الذي سيebin بوضوح أهداف أفريقيا من اجتماع كانكون والذي سيرسم توجه التزامها في إطار المفاوضات. وكانت المهمة التي حدناها لأنفسنا هي توفير التنسيق الكامل لتحقيق النتائج المحددة من مؤتمر كانكون الوزاري.

4-وفقاً لذلك، عقد بأديس أبابا اجتماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين حول تغير المناخ في نوفمبر 15. وحضر الاجتماع الوزراء ورئيس المفوضية، لكن للأسف لم تكن هناك أي مشاركة على مستوى رؤساء الدول.

5-بعد استعراض وضع تغير المناخ العالمي؛ اتفق الاجتماع على أنه بالرغم من عدم توقيع التوصل إلى اتفاقية ملزمة في إطار مؤتمر الأطراف 16، فإن مؤتمر كانكون يشكل خطوة هامة نحو إبرام اتفاقية نهائية وشاملة وملزمة قانونياً في جنوب أفريقيا في 2011. وفي هذا الإطار الشامل. قام اجتماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين حول تغير المناخ بتحديد المجالات التي ينبغي لأفريقيا أن تسعى فيها إلى تحقيق نتائج إيجابية في إطار المؤتمر. وحدد هذا الأخير أربعة (4) مجالات تشمل الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتآكل الغابات، والتمويل السريع والتمويل الطويل الأجل والتكيف والتكنولوجيا.

6- خلص الاجتماع إلى أنه بالإمكان التوصل إلى اتفاق جزئي على الأقل حول الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتآكل الغابات في كانكون وإلى ضرورة بذل أفريقيا جهداً قوياً للتوصول إلى توافق حول هذا الموضوع. وللمضي قدماً إلى الأمام.

في هذا الصدد، تيسر إمكانية تحقيق صفة لاسيما فيما يتعلق بحوض الكونغو؛ الأمر الذي سيشكل إنجازاً كبيراً لأفريقيا. ومن شأنه أيضاً توفير الأساس لعمل إضافي في مجال تقادى إزالة الغابات والقيام بأنشطة التحرير.

7- بخصوص التمويل على المدى البعيد، اتفق الاجتماع على أنه ينبغي لأفريقيا أن تركز على إنشاء صندوق المناخ الأخضر وآلية (بما في ذلك إنشاء فريق) في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ، بغية وضع تفاصيل إنشاء هذا الصندوق. وأحاط الاجتماع علماً بما أكده الفريق الاستشاري الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعنى بتمويل تغير المناخ من أن تعبئة مبلغ مائة مليون دولار في السنة بحلول 2020 للبلدان النامية أمر ممكن وإن كان يمثل تحديا. وفيما يتعلق بالتمويل السريع بمبلغ 30 مليون دولار للفترة من 2010 إلى 2012 وهو المبلغ الذي تعهدت به البلدان المتقدمة للبلدان النامية دعماً لأنشطة التكيف والحد من الآثار السلبية خلال مؤتمر كوبنهاجن، فإن الموقف المتخذ هو أنه ينبغي لأفريقيا أن تطالب بإنشاء آلية لضمان الشفافية والقابلية للمقارنة والوفاء بالالتزامات المعلنة.

8- وفيما يتعلق بالمجال الرابع الخاص بالتكيف والتكنولوجيا، رأى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين حول تغير المناخ أنه يجب عليه دعم المقترنات الواردة ضمن تحالفاته بما في ذلك الهند والمكسيك.

9- وهكذا، تم اعتماد المقترنات بشأن المجالات الأربع الواردة آنفاً باعتبارها الأساس للمفاوضات على المستوى الوزاري ومستوى الخبراء. وتقرر أيضاً أن تقوم الجزائر بوصفها المنسق للوقد الوزاري بعقد اجتماع للوزراء الأفريقيين الذين يحضرون مؤتمر الدول الأطراف 16 لإطلاعهم على نتائج اجتماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين حول تغير المناخ 15 المنعقد في نوفمبر، وذلك لضمان تعزيز الموقف الأفريقي الموحد وتحث القارة بصوت واحد على نحو فعال.

10- انعقد مؤتمر كانكون لأول مرة على مستوى الخبراء بدءاً من 23 نوفمبر وانتهى في وقت لاحق على المستوى الوزاري في 10 ديسمبر. خلال هذه العملية كان موقف أفريقيا منسجماً ومتماساً بفضل الموقف الذي تم اعتماده خلال اجتماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين حول تغيير المناخ المنعقد في أديس أبابا. وحدث تنسيق جيد على مستوى كل من الخبراء والوزراء وبين المستويين. وقد دعوني الحكومة المكسيكية إلى المشاركة في بعض برامج مؤتمر كانكون كرئيس مشارك للمجموعة الاستشارية للأمم المتحدة المعنية بتمويل المناخ بمعية الرئيس المشارك الآخر، رئيس وزراء النرويج، السيد جانس ستولتنبرج. واغتنمت فرصة وجودي هناك لـلقاء كلمة أمام المشاركين في مؤتمر كانكون ككل، مؤكداً أهمية إحراز التقدم في كانكون، كما ألقىت كلمة منفصلة أمام الوزراء والمتفاوضين الأفريقيين مكرراً لهم نفس الرسالة التي تضمنها حديثي أمام اجتماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين حول تغيير المناخ الذي عقد من قبل.

11- من المتوقع عليه عموماً وعلى ضوء أهدافه المحدودة أن مؤتمر كانكون كان ناجحاً بشكل عام، حيث اتسمت تغطيته بالشمولية، إلا أن مجالات الفهم المشترك كانت جزئية، وتشمل نتائجه التي تنقسم إلى أربع مجموعات ما يلي:

الهيئة الفرعية التنفيذية.

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

نتائج عمل فريق العمل المخصص حول زيادة التزامات الأطراف في الملحق 1 بموجب بروتوكول كيوتو.

نتائج عمل فريق العمل المخصص للعمل التعاوني الطويل المدى.

12- من المنظور الأفريقي، وعموماً من حيث التغطية، فإن أهم النتائج تتمثل في فريق العمل المخصص للعمل التعاوني الطويل المدى وهو مرفق طيه كملحق.

13- من خلال النظر إلى فريق العمل المخصص للعمل التعاوني الطويل المدى، يتضح أن مؤتمر كانكون عالج بشكل إيجابي جميع مجالات الاهتمام الأربع بالنسبة لأفريقيا والواردة في مشروع البيان الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين حول تغير المناخ المنعقد في 15 نوفمبر. ورد الدعم لتقليل إزالة الغابات وتدورها في وثيقة كانكون تحت عنوان "مناهج السياسة والحوافز الإيجابية للحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدورها في البلدان النامية ودور المحافظة على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات الكربون الناتج عن الغابات في البلدان النامية". يتوفّر المزيد من الإيضاح لطرائق التنفيذ في الملحق 1 لفريق العمل المخصص للعمل التعاوني الطويل المدى.

14- على نفس المنوال، تدعم كانكون إنشاء صندوق للمناخ الأخضر بهيكل إداري ملائم، حيث ورد في الفقرة 103 لفريق العمل المخصص للعمل التعاوني على المدى الطويل أنه سوف تتولى إدارة الصندوق لجنة تتألف من 24 عضواً تشمل عضويتها عدداً متساوياً من البلدان الأطراف المتقدمة منها والنامية". وسوف تتولى صياغة الصندوق لجنة انتقالية تتألف من 40 عضواً، 15 منها من البلدان النامية، 7 منها من أفريقيا.

15- بخصوص التمويل السريع، تدعو الوثيقة البلدان المتقدمة إلى "تقديم المعلومات حول الموارد المتوفرة إلى الأمانة بغية جمعها في وثيقة معلومات وذلك بحلول مايو 2012، 2013، بما في ذلك سبل استفادة البلدان الأطراف النامية من هذه الموارد" (الفقرة 98).

16- وأخيراً، وجد الموقف الأفريقي حول التكيف والتكنولوجيا أيضاً صدأه في وثيقة فريق العمل المخصص للعمل التعاوني الطويل المدى. والأهم أن هناك قراراً بإنشاء "إطار كانكون التكيفي" ودعم البلدان الأطراف الأقل نمواً على "صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية بناءً على تجاربها في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف" الفقرة 15). حول التكنولوجيا، هناك أيضاً قرار بإنشاء "آلية تكنولوجية لتسهيل تنفيذ

الإجراءات" بهدف تطوير التكنولوجيا ونقلها لأغراض أنشطة التخفيف والتكييف في البلدان النامية.

17- لقد حققنا بذلك الأهداف التي حدّدناها لمؤتمر كانكون. إن إنجازاتنا في عملية المفاوضات حول تغيير المناخ تثبت قدرة إفريقيا على تحقيق النجاح عندما تتحدث بصوت واحد وبصورة منسجمة ومتّسقة على الساحة الدوليّة.

18- لكن لا تزال هناك مرحلة أخرى من النضال لاستكمال مفاوضات المناخ عن طريق إبرام اتفاق شامل وملزم قانوناً من خلال مؤتمر الأطراف السابع عشر في 2011. وقد تناول مؤتمر كانكون معظم القضايا التي ينبغي بحثها في اتفاق شامل حول تغيير المناخ. وفي معظم هذه القضايا، هناك توافق يمكن أن يمهد الطريق لإبرام اتفاق ملزم. وتبدو القضايا المتبقية قليلة نسبياً، ولكنها تشمل تلك التي لم يتم التوصل إلى توافق بشأنها بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وفي الواقع، فإن بعض هذه المسائل قد تنتهي إما إلى نجاح تام أو فشل ذريع. على سبيل المثال، تدعى وثيقة فريق العمل المخصص المعنى بالعمل التعاوني الطويل المدى الأطراف إلى "التعاون للبلوغ ذروة انبعاث غازات الدفيئة العالمية والوطنية في أقرب وقت ممكن" ويوافق على العمل بشأن هذه القضية الحرجة "على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة وتحقيق تكافؤ الفرص للتنمية المستدامة والنظر فيها خلال دورته السابعة عشرة" (الفقرة 6).

19- بالنسبة لأفريقيا، قد يصبح تغيير المناخ قضية وجود. إن لنا، كقارة، مصلحة أساسية في الحد من انبعاث غازات الدفيئة بما يضمن الإبقاء على متوسط درجة حرارة الأرض على المستوى الكوني تحت درجتين مؤويتين أكثر دفئاً من عصر ما قبل الصناعة. وبالمثل، هناك حاجة ماسة إلى الدعم المالي حتى نتمكن من القيام بأنشطة التكييف والتخفيف التي لا غنى عنها على الإطلاق لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

20- ستمهد جنوب إفريقيا الطريق لمؤتمر الأطراف السابع الهام الذي ستستضيفه مما يتيح لأفريقيا ككل فرصة تقديم مساهمات من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى اتفاق ملزم قانونا. الواقع أنه ينبغي أن نرى أن جنوب إفريقيا تستضيف مؤتمر الأطراف السابع عشر نيابة عنا جميعاً وينبغي لنا أن تكون على استعداد لتقديم دعمنا لجنوب إفريقيا. هنا أيضاً وكما كان الحال في الماضي، يجب أن تقوم بتنسيق جهودنا ونكلف لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتغيير المناخ بمهمة تقديم المواقف المفصلة للقارئ. وينبغي تعزيز الهيكل الموحد الذي وضعناه لمفاوضات تغير المناخ على المستوى الوزاري وعلى مستوى الخبراء بمشاركة نشطة من رؤساء الدول.

—

SC 4110

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية السادسة عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 30-31 يناير 2011

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/11 (XVI)

تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتغيير المناخ

مقدمة:

دورات التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في 2010:

1- عُقدت أربع دورات تفاوض لمجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل ومجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو في 2010 قبل الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول. وعُقدت هذه الدورات في بون، ألمانيا في أبريل، ومايو-يونيو وأغسطس 2010، وفي تيانجين، الصين في أكتوبر 2010. وكان الهدف من هذه الدورات الأربع هو إهراز تقدم في العمل الذي أفضى إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول في كانكون، المكسيك في نوفمبر- ديسمبر 2010. وفي إطار مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل، سعت الأطراف إلى إعداد نص تفاوضي شمل كافة العناصر الرئيسية لخطة عمل بالي بما في ذلك تخفيف الأثر والتكيف والتكنولوجيا والتمويل، وخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدحرها والرصد ورفع التقارير والتحقق. وفي ختام اجتماع تيانجين، تم إعداد الوثائق في إطار كل من مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل ومجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو رغم أن هذه الوثائق تضمنت عدة خيارات ونصوص لم تتفق بشأنها جميع الدول الأطراف. وفي إطار مجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو، ركز الأطراف في الملحق 1 من البروتوكول على تخفيضات الانبعاثات من قبل الأطراف فيما بعد عام 2012. كما

بحث الأطراف مسائل أخرى مثل آليات المرونة إلى جانب مجموعة واسعة من المسائل المنهجية.

اجتماع مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ في 15 نوفمبر

:2010

- عملاً بمقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي ASSEMBLY/AU/13(XV) بشأن مفاوضات تغير المناخ الذي يطلب عقد اجتماع لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ قبل الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في كانكون، المكسيك، اجتمعت اللجنة في أديس أبابا يوم 15 نوفمبر 2010. وترأس الاجتماع دولة رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية ومنسق اللجنة، السيد ملس زيناوي.

3- شارك في اجتماع مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ الدول الأعضاء التالية: الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، إثيوبيا، كينيا، مالي، مورشيوس، موزمبيق، نيجيريا، أوغندا وجنوب أفريقيا.

4- استعرض الاجتماع وضع المفاوضات العالمية حول تغير المناخ وقام بترشيد هيكل التفاوض وتقدير موقف الاتحاد الأفريقي الموحد المقرر اتخاذه في كانكون بما يتمشى مع مقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.

5- فيما يخص وضع المفاوضات، أبرز معايي وزير تهيئة العمران والبيئة والسياحة في الجزائر، السيد شريف رحمني سلسلة الالتزامات المتعهد بها خلال مختلف المحافل منذ كوبنهاجن 2009 إلى جانب العقبات والانشغالات خلال عملية المفاوضات والتي من شأنها أن تجعل الإنجازات المحققة منذ كانكون تقل عن التوقعات الأولية. وأثار

الوزير تساءلات عن مستقبل اتفاق كوبنهاجن، وإمكانية إدخال تعديلات على بروتوكول كيوتو للفترة ما بعد 2012، والشرعية الواجب منحها للعمليات الموازية (الاجتماعات غير الرسمية) خارج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والخيارات المرنة والشفافة والمتحدة الممكنة، وآليات تمويل القطاعات والاهتمامات الأفريقية ذات الأولوية (الطاقة، المياه، الزراعة)، الخ... .

6- قدم منسق اللجنة إحاطة حول سلسلة الالتزامات المتعهد بها خلال مختلف المحافل العالمية بما في ذلك الصندوق الأفريقي الأخضر للتنمية، مجموعة العشرين، المجتمعات مجموعة البرازيل، جنوب أفريقيا، الهند والصين، والمجتمعات الخاصة بالاقتصادات الرئيسية.

7- فيما يخص الصندوق الأفريقي الأخضر للتنمية الذي شارك منسق اللجنة في رئاسته والذي أنهى عمله مؤخراً وقدم تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي وزعه بدوره على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كان الهدف هو تحديد وسائل وآليات حشد 100 بليون دولار سنوياً من مصادر القطاعين العام والخاص كما هو متفق عليه خلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في كوبنهاجن. وأشار المنسق إلى أن الصندوق الأفريقي الأخضر للتنمية قد استكشف جميع الخيارات وتوصل إلى النتائج التالية:

(1) على أساس معياري الفعالية والتطبيق العملي ومعايير أخرى خاصة بالتمويل العام، رأى الصندوق الأفريقي الأخضر للتنمية أن زيادة المبلغ إلى 100 بليون

دولار سنوياً ممكِن غير أن هذه الزيادة تشكُّل تحدياً رغم الجمع بين مصادر القطاعين العام والخاص.

(2) يتعين على المفاوضين الفنيين استكمال الجمع الدقيق بين مصادر القطاعين العام والخاص ومسألة الحساب على أساس التدفقات الصافية أو الإجمالية.

(3) تم إدراج مفهوم الصندوق الأخضر الأفريقي للتنمية كجزء من الصندوق الأخضر العالمي في الوثيقة بغية ضمان تخصيص جزء هام من هذا الأخير لأفريقيا. وشدد المنسق على ضرورة مضي اللجنة قدماً نحو تحقيق ذلك حتى يتم إدراجه في مفاوضات كانكون وما بعدها.

8- فيما يخص اجتماع مجموعة العشرين في سبتمبر، ذكر الرئيس أنه قد أطلع الاجتماع على عمل الصندوق الأخضر الأفريقي للتنمية الذي لاقى ترحيباً من الأعضاء الذين كلفوا بدورهم وزراء المالية باستعراض التقرير وتقديم توصيات بهذا الشأن. وأشار المنسق إلى موقف المكسيك البلد المضيف لمؤتمر كانكون بشأن تغيير المناخ بالنسبة للتقدم المحرز في عملية التكيف والتكنولوجيا، وإمكانية إنشاء الصندوق الأخضر والفريق الذي يعمل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. ولاحظ المنسق أنه لم يتم إحراز إلا تقدماً طفيفاً فيما يخص الوفاء بالوعود المالية المتعهد بها في كوبنهاغن وتحقيق الأهداف المتعلقة بخفض الانبعاثات من جملة أمور أخرى.

9- بالنسبة للاجتماعات الأخرى التي عقدتها التجمعات المختلفة بشكل غير رسمي بما في ذلك مجموعة البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين ومجموعة الاقتصادات

الرئيسية، أطلع الرئيس الاجتماع على أن أفريقيا كانت ممثلة في هذه المجتمعات ورحب برغبة هذه المجتمعات فيأخذ مصالح وانشغالات أفريقيا في الاعتبار.

10- استنادا إلى هذه الخلفية، سلط المنسق الضوء على ما يمكن تحقيقه في اجتماع كانكون وما بعده، والمضي قدما نحو إثبات تقدم ملحوظ في كانكون خطوة هامة نحو إبرام اتفاق نهائي شامل وملزم قانونيا في جنوب أفريقيا. وأضاف أن أفريقيا لها كل الحق في السعي إلى إثبات مثل هذا التقدم. وذكر المنسق بأن قمة الاتحاد الأفريقي قد أجازت بوضوح اتفاق كوبنهاغن الذي يشكل في جوهره الموقف الأفريقي الموحد ومن ثم ضرورة التحدث بصوت واحد على أساس هذا الموقف الموحد.

11- في هذا السياق، لخص المنسق المجالات التالية الواجب التركيز عليها في كانكون:

- 1) فيما يخص خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدحرجها: قال المنسق إنه يمكن التوصل إلى اتفاق جزئي حول هذه المسألة في كانكون واقتصر أن تمضي أفريقيا قدما نحو تحقيق ذلك نظرا لأنه سيكون خطوة هامة في حالة إضفاء الشرعية على اتفاق حول نهر الكونغو في كانكون. ويشكل هذا حجر الأساس للمزيد من التقدم.

- 2) بالنسبة للتمويل الطويل الأجل، ستسعى أفريقيا إلى إنشاء الصندوق الأخضر والآلية (بما في ذلك تشكيل فريق) في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ من أجل إعداد المزيد من التفاصيل الخاصة بالصندوق.

(3) فيما يخص التمويل السريع، يتعين على أفريقيا التأكيد على أن هذه مسألة ثقة طبقا لاتفاق كوبنهاغن. وعليه، ستسعى أفريقيا بحزم إلى وضع آلية تضمن الشفافية وقابلية المقارنة والوفاء بالوعود.

(4) فيما يخص التكيف والتكنولوجيا، يمكن أن تدعم أفريقيا المقترن الذي قدمه حلفاؤها بما في ذلك الهند والمكسيك.

12- دعمت الوفود المشاركة في مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ النقاط الأربع التي أشار إليها المنسق لتشكل دعائم الموقف الأفريقي الموحد بشأن تغير المناخ في مفاوضات كانكون. وشدد المشاركون أيضا على ضرورة العمل على وضع نظام متعدد الأطراف لتغيير المناخ بغية تحقيق اتفاقين حول الاتفاقية والبروتوكول ملزمين قانونيا ومتوازنين. وأوضح المشاركون أن المفاوضات هي أساسا عملية تدخل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ وينبغي الاستعاضة عنها بالاجتماعات الموازية وغير الرسمية التي تعقدتها مختلف التجمعات.

13- أعربت الوفود عن ارتياحها للطريقة التي أدار بها رئيس الوزراء ملس زيناوي اجتماع اللجنة ودافع بها على المصالح الأفريقية فيما يتعلق بتغيير المناخ؛ وأكدت من جديد ثقتها في قيادته القديرة.

14- اتفقت الوفود على أن يقوم منسق الوفد الوزاري، وهو الجزائري، بدعوة الوزراء الأفاريقين الذين سيشاركون في الدورة السادسة عشرة للأطراف (كانكون هو المؤتمر

الوزاري) وإحاطتهم علما بنتائج هذا الاجتماع الخاص لضمان تمكّن أفريقيا بموقفها الموحد والتحدث بصوت واحد وبشكل فعال.

15- لاحظ المنسق أنه كجزء من العمل التحضيري لقمة أفريقيا- الاتحاد الأوروبي (التي عُقدت مؤخرا في طرابلس، الجماهيرية العظمى يومي 29 و30 نوفمبر)، تم إعداد مشروع وثيقة. وشدد على ضرورة إدراج الموقف الأفريقي الموحد بشأن تغيير المناخ في هذه الوثيقة مهما كان الالتزام الذي ستتعهد به المفوضية.

تقرير مؤتمر كانكون حول تغيير المناخ:

16- عُقدت الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول في مونباس وكانكون ميسي في كانكون، المكسيك من 29 نوفمبر 2010 إلى 10 ديسمبر 2010. عُقد الجزء الرفيع المستوى من الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول من 7 إلى 10 ديسمبر 2010. وألقى اثنان وعشرون رئيس دولة وحكومة كلمات خلاله بالإضافة إلى أكثر من 120 وزيراً ومسؤولاً حكومياً كبيراً، وممثلين عن المنظمات الحكومية المشتركة والمنظمات غير الحكومية، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة، ومجموعة من أصحاب المصلحة. وتطرق المتحدثون إلى مجموعة واسعة من المسائل تراوحت بين علم تغيير المناخ وآثاره، والجوانب الخاصة للمفاوضات.

17- جرت المفاوضات الوزارية في إطار الاجتماع الثالث عشر لمجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل والاجتماع الخامس عشر لمجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو. وأفضت إلى اتفاقيات كانكون رغم أن بوليفيا عارضت اعتماد اتفاقيات كانكون. قام أزواج من الوزراء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بتيسير المناقشات حول المسائل التي شملت: الرؤية المشتركة؛ التكيف؛ التمويل وتحويل التكنولوجيا. وتم تشكيل عدد من المجموعات الفرعية في إطار مسألة التكيف للنظر فيما يلي: الرصد ورفع التقارير والتحقق؛ التشاور والتحليل الدولي؛ وخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدورها؛ احتجاز ثاني أكسيد الكربون واحتزاره في إطار آلية التنمية النظيفة؛ وتدابير الاستجابة. تم رفع تقرير عن التقدم المحرز خلال الجلسة العامة التقييمية غير الرسمية التي عقدها مؤتمر الأطراف.

18- عُقدت عدة أحداث جانبية بما في ذلك حدثين جانبيين نظمهما البنك الأفريقي للتنمية، وتقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعنى بالتمويل التابع للأمين العام للأمم المتحدة، والحاوريين الرئاسيين. وُعقدت أيضاً عدة جلسات مفتوحة مع وفود ضمت الشباب والنساء والمنظمات غير الحكومية و القادة، والبرلمانيين والأصوات الأخرى التي تولي اهتماماً كبيراً لنتائج الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول.

19- شارك في الحوارات الرئيسية كل من منسق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين حول تغير المناخ، دولة رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية

الديمقراطية، السيد ملس زيناوي، وسعادة الدكتور جان بينج، رئيس موضوعية الاتحاد الأفريقي، وفخامة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، السيد جاكوب زوما وشخصيات بارزة رفيعة المستوى أخرى من أفريقيا.

20- ويخلص هذا التقرير المناقشات التي جرت في إطار الهيئات الست التالية:

- « الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.
- « الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول.
- « الاجتماع الثالث عشر لمجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.
- « الاجتماع الخامس عشر لمجموعات العمل المختصة حول الالتزامات الأخرى للأطراف في الملحق 1 من بروتوكول كيوتو.
- « الدورة الثالثة والثلاثون للهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للاستشارة العلمية والتكنولوجية.

ألف- المسائل الرئيسية الخاصة بالتفاوض حول تغير المناخ:

أولاً- التوقعات المستقبلية الملزمة قانونيا:

21- نصت ديباجة الاتفاق على أنه "ليس في هذا القرار ما يمس بتوقع نتائج مستقبلية ملزمة قانونيا".

ثانياً - "اتفاقات كانكون":

22- تضمنت الاتفاقيات مجموعة من المقررات في إطار الشقين: شق التفاوض على الاتفاقية وشق التفاوض على البروتوكول. كما تضمنت أحكاما حول: الرؤية المشتركة لإجراءات التعاون الطويلة الأجل؛ والإجراءات المعززة الخاصة بالتكيف؛ والإجراءات المعززة الخاصة بالتخفيض؛ وخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدورها؛ والتمويل؛ والتكنولوجيا وبناء القدرات؛ والمراجعة؛ والمسائل الأخرى؛ وتمديد ولاية مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل. واعتمد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية مؤتمر الأطراف في البروتوكول أيضاً مقررات أخرى بشأن هذه المسائل إلى جانب الدورة الثالثة والثلاثين للهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للاستشارة العلمية والتكنولوجية اللتين شملتا الآلية المالية، والترتيبات الخاصة بالمجتمعات الحكومية المشتركة ومجموعة واسعة من المسائل المنهجية.

1- مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل:

23- فيما يخص الرؤية المشتركة: تقاسم الأطراف رؤية لتحقيق أهداف الاتفاقية من خلال هدف شامل، على أساس الإنصاف وطبقاً للمسؤوليات المشتركة المتباعدة في الوقت ذاته وقدرات الجميع، وأقرّوا بالاحترار غير المسبوق لنظام المناخ وبضرورة القيام بالمزيد من خفض انبعاثات غازات الدفيئة حسبما يقتضيه العلم بغية خفض درجة الحرارة إلى ما يقل عن 2 درجة مئوية. ويتعين على الأطراف اتخاذ إجراءات عاجلة

لتحقيق هذا الهدف الطويل الأمد والإقرار بضرورة بحث مسألة تعزيز الهدف الطويل الأمد حسبما يقتضيه العلم بما في ذلك مسألة زيادة درجة الحرارة بـ 1.5 درجة مئوية خلال الاستعراض الأول.

24- فيما يخص العمل المعزز الخاص بالتكيف: اتفق مؤتمر الأطراف في الاتفاقية على أن العمل المعزز ضروري لدعم تنفيذ الإجراءات الرامية إلى الحد من قابلية التأثير وبناء قدرة البلدان النامية الأطراف على المواجهة مع الأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان الأكثر تضررا منها. كما وضع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية إطاراً كانكولاً للتكيف وشكل لجنة التكيف وأعد برنامج عمل حول الخسائر والأضرار.

25- فيما يخص التزامات أو إجراءات التخفيف المناسبة التي تتخذها البلدان المتقدمة على الصعيد الوطني: أكد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية على ضرورة القيام بالمزيد من خفض انبعاثات غازات الدفيئة مع الإقرار بالمسؤوليات المشتركة المتباعدة في الوقت ذاته وقدرات الجميع، والمسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة على استثمارها بأكبر حصة من الانبعاثات العالمية التاريخية.

26- فيما يخص إجراءات التخفيف المناسبة التي تتخذها البلدان النامية على الصعيد الوطني: اتفق مؤتمر الأطراف في الاتفاقية على أن تقوم البلدان الأطراف النامية باتخاذ إجراءات التخفيف المناسبة على الصعيد الوطني بغية الخروج من أسلوب "القيام بالأعمال على نحو ما جرت عليه العادة" بحلول 2020. وتقرر أيضاً أن تقدم البلدان المتقدمة الدعم لإعداد وتنفيذ إجراءات التخفيف المناسبة التي تتخذها البلدان النامية على الصعيد الوطني.

27- فيما يخص خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدورها: قرر مؤتمر الأطراف في الاتفاقية أنه إذا توفر الدعم المناسب والمستمر، يتعين على البلدان النامية إعطاء وقف وعكس فقدان الغطاء الحرجي والكربون. ويشجع المؤتمر البلدان الأطراف النامية على المساهمة في إجراءات التخفيف في قطاع الغابات من خلال خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدورها، والحفاظ على مخزونات الكربون في الغابات وإدارتها بصورة مستدامة وتعزيزها.

28- فيما يخص مختلف المقاربات لتعزيز فعالية كلفة إجراءات التخفيف: يتعين على الأطراف خلال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية بحث مسألة إنشاء آلية أو أكثر تستند إلى قاعدة السوق مع مراعاة: المشاركة الطوعية والوصول العادل؛ استكمال الوسائل الأخرى لدعم إجراءات التخفيف المناسبة التي تتخذها البلدان النامية على الصعيد الوطني؛ تشجيع التخفيف في القطاعات الاقتصادية العريضة؛ الحفاظ على السلامة البيئية؛ ضمان التخفيض الصافي للانبعاثات أو تفاديها؛ مساعدة البلدان المتقدمة في تحقيق أهداف التخفيف مع ضمان أن يكون استخدامها مكملاً لجهود التخفيف المحلية؛ وضمان الحكم الرشيد والأسواق القوية.

29- فيما يخص التمويل: يتعين على البلدان الأطراف المتقدمة تقديم معلومات حول الموارد الخاصة بالتمويل السريع والتمويل الطويل الأمد إلى الأمانة بحلول 2011، 2012 و2013. وقرر مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ضرورة توفير تمويل إضافي متزايد وجديد وإضافي ومستمر ومناسب إلى البلدان النامية مع الأخذ في الاعتبار الأضعف منها، من خلال مختلف المصادر بما في ذلك مصادر القطاعين العام والخاص. وأنشأت الأطراف أيضاً الصندوق الأخضر الخاص بالمناخ. وسيكون

الصندوق هيئة تفويذية للاآلية المالية لاتفاقية وسيخضع لمساءلة مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ويعمل بتوجيه منه لدعم المشاريع والبرامج والأنشطة الأخرى في البلدان النامية من خلال استخدام نوافذ تمويل موضعيّة.

30- فيما يخص تحويل التكنولوجيا والتنمية: إنّ الهدف هو دعم إجراءات التخفيف والتكيّف مع ضرورة تحديد الاحتياجات التكنولوجية على الصعيد الوطني. وتم وضع آلية تكنولوجية بما في ذلك اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. تتمثل مهام اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا في: توفير نظرة عامة للاحتجاجات التكنولوجية وتحليل مسائل السياسة والمسائل الفنية. وسيسهل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ شبكة الشبكات والمنظمات والمبادرات بغية إشراك المشاركين بصورة فعالة بطلب من البلدان النامية.

31- فيما يخص بناء القدرات: اتفق مؤتمر الأطراف في الاتفاقية على ضرورة تعزيز دعم بناء القدرات من خلال تقوية المؤسسات ذات الصلة وشبكات تقاسم المعرفة والمعلومات، والاتصال والتعليم والتدريب والتوعية العامة، ومشاركة أصحاب المصلحة. وينبغي توفير الموارد المالية من قبل الأطراف في الملحق 2 والأطراف الأخرى القادرة على القيام بذلك.

32- فيما يخص الاستعراض: قرر مؤتمر الأطراف في الاتفاقية القيام باستعراض دوري لمضمون الهدف الشامل الطويل الأمد والتقدم الشامل المحرز في تحقيق هذا الهدف. وسيبدأ الاستعراض الأول في 2013 وينتهي في 2015. ويتعين على مؤتمر الأطراف في الاتفاقية اتخاذ التدابير الضرورية على أساس الاستعراض.

33- فيما يخص المسائل الأخرى: طلب مؤتمر الأطراف في الاتفاقية من مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل بحث هذه المسائل بغية تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا وبناء القدرات وتمويل الأطراف في الملحق 1 ذات الاقتصادات الانتقالية بالإضافة إلى تركيا الطرف في الملحق 1 والتي يعترف مؤتمر الأطراف بظروفها الخاصة.

34- فيما يخص تمديد ولاية مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل، مدد الاتفاق ولاية هذه المجموعات إلى سنة واحدة حتى الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

2- مجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو:

- « ينبغي أن تستهدف مجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو استكمال عملها طبقاً للمقرر (1/CMP.1) COP/MOP1 واعتماد نتائجها من قبل مؤتمر الأطراف في الاتفاقية/ مؤتمر الأطراف في البروتوكول في أقرب وقت ممكن لتفادي الفجوة بين فترات الالتزام.
- « أحاط مؤتمر الأطراف في الاتفاقية/ مؤتمر الأطراف في البروتوكول علماً بالأهداف القائمة المحددة كمياً والمتعلقة بخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد وتحث الأطراف في الملحق 1 على رفع مستوى التطلع إلى خفض الانبعاثات الذي يتم تحقيقه بشكل فردي أو جماعي بغية خفض انبعاثاتها الإجمالية لغازات الدفيئة طبقاً للمعدل المحدد في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ.

ـ هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتحويل أهداف خفض الانبعاثات إلى أهداف محددة كمياً لخفض الانبعاثات والحد منها. خلال فترة الالتزام الثانية، يجب أن تكون سنة الأساس هي 1990 أو سنة الأساس المنصوص عليها في المادة 3.5 من بروتوكول كيوتو بهدف حساب الكميات المخصصة.

ـ فيما يخص المقاربات القطاعية:

لم يتم التوصل إلى أي اتفاق فيما بلغ النص حول الزراعة مرحلة متقدمة جداً.

ـ انتخاب موظفي الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية/ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول: انتخب مؤتمر الأطراف الموظفين الأفاريقين التالية أسماؤهم: نائب الرئيس: لومومبا ستانيسلوس-كاو دي أبينج (السودان)؛ فيما ستستمر ماما كوناتي (مالي) في وظيفتها كرئيس للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. وعين الأطراف مادلين ديف (السنغال) نائبة رئيس مجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو؛ ومارجارييت موكانانا- سانجاروي (زمبابوي) نائبة رئيس مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل. وتوجد في ملحق هذا التقرير تفاصيل عن البلدان الأخرى.

ـ تاريخ ومكان الدورات القادمة: وافق مؤتمر الأطراف على عرض جنوب أفريقيا استضافة الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول وأشار إلى عرضي جمهورية كوريا وقطر استضافة الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول في 2012. ستعقد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السابعة لمؤتمر

الأطراف في البروتوكول في دوربان، جنوب أفريقيا من 28 نوفمبر إلى 9 ديسمبر 2011. وأشار مؤتمر الأطراف في الاتفاقية إلى أنه يمكن عقد دورة أو دورتين إضافيتين على الأقل في 2011.

باء- تحليل اتفاقيات كانكون:

35- عبرت اتفاقيات كانكون عن ارتياح جماعي صارخ حيث أشاد الأطراف والمراقبون بنتائج كانكون مع سلسلة من التحيات بالوقوف والتصفيق الحار. ورأت عدة أطراف أن النتائج الملمسة "أبعد من أن تكون كاملة" غير أن مجموعة القرارات المعروفة بـ"اتفاقات كانكون" أعادت الثقة في عملة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ. وشمل التقدم الكبير والإيجابي المحرز من حيث المضمون ما يلي: إنشاء الصندوق الأخضر الخاص بالمناخ، والآلية التكنولوجية وإطار كانكون للكيف. إن الطريق نحو تحقيق نتائج إيجابية في دوربان بجنوب أفريقيا في 2011 هو ما يجب أن تسعى أفريقيا إلى بلورته من أجل تحقيق إنجازات كبيرة في المفاوضات حول تغير المناخ لمكافحة آثاره السلبية على القارة الأكثر تضررا.

جيم- طرق واستراتيجيات الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية:

- « يتعين على مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ القيام بـ:
 - التواصل مع جنوب أفريقيا التي تستضيف الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول المقرر عدهما في

دوربان، جنوب أفريقيا من 28 نوفمبر إلى 9 ديسمبر 2011 لأن مؤتمر الأطراف هو من أجل أفريقيا.

- إشراك الأطراف الأخرى خاصة اليابان وروسيا في الموقف الأفريقي وإعادة النظر في فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو.
 - ↳ يتعين على المفوضية القيام بـ:
- التواصل مع جمهورية جنوب أفريقيا والبنك أفريقي للتنمية للحصول على جناح أفريقي في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.
- القيام بالتحضيرات المناسبة لدعم المفاوضين الخبراء في كافة المحادثات حول تغير المناخ المفضية إلى الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول.
- متابعة مجموعة المفاوضين الأفارقة (الخبراء) في مجالات اتفاق التفاوض بالنسبة لاقتراح إعلان مشترك بين أفريقيا-الاتحاد الأوروبي حول تغير المناخ أو الاجتماعات مع مفاوضي الاتحاد الأوروبي.
- التعجيل بالجهود الرامية إلى تسجيل الاتحاد الأوروبي كطرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لأغراض التفاوض.

ASSEMBLY/AU/11 (XVI)
ANNEX

"اتفاقات كانكون"

الملحق

"اتفاقيات كانكون":

- 1- تضمنت الاتفاقيات مجموعة من المقررات في إطار الشقين: شق التفاوض على الاتفاقية وشق التفاوض على البروتوكول. كما تضمنت أحكاما حول: الرؤية المشتركة لإجراءات التعاون الطويلة الأجل؛ والإجراءات المعززة الخاصة بالتكيف؛ والإجراءات المعززة الخاصة بالتخفيض؛ وخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدورها؛ والتمويل؛ والتكنولوجيا وبناء القدرات؛ والمراجعة؛ والمسائل الأخرى؛ وتمديد ولاية مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل.
- ﴿ اعتمد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ومؤتمر الأطراف في البروتوكول أيضاً مقررات أخرى بشأن هذه المسائل إلى جانب الدورة الثالثة والثلاثين للهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للاستشارة العلمية والتكنولوجية اللتين شملتا الآية المالية، والترتيبات الخاصة بالمجتمعات الحكومية المشتركة ومجموعة واسعة من المسائل المنهجية .﴾
- ﴿ في الدبياجة، إن مؤتمر الأطراف: أ- يسعى إلى ضمان إحراز تقدم متوازن بالنسبة لفهم مسألة أنه لم يتم استكمال جميع جوانب عمل مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل وأنه ليس في هذا القرار ما يمس بتوقع نتائج مستقبلية ملزمة قانونيا .﴾

بـ- يؤكد من جديد التزامه بالتمكين من التنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية فيما بعد 2012.

جـ- يؤكد حاجة البلدان النامية إلى استدامة نموها الاقتصادي والقضاء على الفقر.

دـ- يشير إلى القرار رقم 10/4 الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ.

1- مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل:

ـ2ـ فيما يخص الرؤية المشتركة، إنّ الأطراف:

- ـ تقاسمت رؤية لتحقيق أهداف الاتفاقية من خلال هدف شامل، على أساس الإنصاف وطبقاً للمسؤوليات المشتركة المتباعدة في الوقت ذاته وقدرات الجميع.
- ـ أقرت بالاحترار غير المسبوق لنظام المناخ وبضرورة القيام بالمزيد من خفض انبعاثات غازات الدفيئة حسبما يقتضيه العلم بغية خفض درجة الحرارة إلى ما يقل عن 2 درجة مئوية. وبأنه يتطلب على الأطراف اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق هذا الهدف الطويل الأمد والإقرار بضرورة بحث مسألة تعزيز الهدف الطويل الأمد حسبما يقتضيه العلم بما في ذلك مسألة زيادة درجة الحرارة بـ 1.5 درجة مئوية خلال الاستعراض الأول.

﴿ اتفقت على العمل نحو تحديد هدف شامل لخوض الانبعاثات العالمية بشكل ملموس بحلول 2050، وبحث هذا الهدف خلال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. ﴾

ـ فيما يخص العمل المعزز الخاص بالتكيف: اتفق مؤتمر الأطراف في الاتفاقية على أن العمل المعزز ضروري لدعم تنفيذ الإجراءات الرامية إلى الحد من قابلية التأثير وبناء قدرة البلدان الأطراف النامية على المواجهة مع الأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان الأكثر تضررا منها. وأكد على أن إجراءات التكيف يجب أن تتم طبقا للاتفاقية. كما وضع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية أيضا إطارا كانكون للتكيف وشكل لجنة التكيف وأعد برنامج عمل حول الخسائر والأضرار. ودعا النص الأطراف إلى تعزيز إجراءات التكيف بموجب إطار كانكون للتكيف من خلال:

- تخطيط وتنفيذ إجراءات التكيف المحددة في عمليات التخطيط الوطنية الخاصة بالتكيف.
- تقييم الآثار والأضرار والتكيف.
- تعزيز القدرات المؤسسية وتهيئة البيئة.
- بناء قدرات الأنظمة الاجتماعية- الاقتصادية والأنظمة الإيكولوجية.
- تعزيز استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث.
- تطوير التكنولوجيا وتحويلها.
- تحسين الوصول إلى البيانات المتعلقة بالمناخ.

4- شكل مؤتمر الأطراف أيضا لجنة تكيف بغية تعزيز تنفيذ العمل المعزز من خلال: الدعم والتوجيه الفنيين؛ تعزيز تقاسم المعلومات حول أفضل الممارسات؛ تشجيع التأزر وتعزيز مشاركة المنظمات والمراكم والشبكات؛ توفير المعلومات حول أفضل الممارسات فيما يخص وسائل تحفيز تنفيذ التكيف وخفض الأضرار؛ وبث بلاغات الأطراف حول رصد ومراجعة إجراءات التكيف بغية التوصية بالمزيد من الإجراءات.

5- تم أيضا وضع برنامج عمل لبحث المقاربات الخاصة بالخسائر والأضرار الناجمة عن آثار تغير المناخ خاصة بالنسبة للبلدان الأكثر تضررا وذلك من خلال تنظيم ورش عمل واجتماعات للخبراء.

6- فيما يخص التزامات أو إجراءات التخفيف المناسبة التي تتخذها البلدان المتقدمة على الصعيد الوطني: أكد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية على ضرورة القيام بالمزيد من خفض انبعاثات غازات الدفيئة مع الإقرار بالمسؤوليات المشتركة المتباعدة في الوقت ذاته وقدرات الجميع، والمسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة على استئثارها بأكبر حصة من الانبعاثات العالمية التاريخية. وأحاط النص أيضا علما بالأهداف القائمة المحددة كميا والمتعلقة بخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد وحتى الأطراف في الملحق 1 على رفع مستوى التطلع إلى خفض الانبعاثات الذي يتم تحقيقه بشكل فردي أو جماعي بغية خفض انبعاثاتها الإجمالية لغازات الدفيئة طبقا للمعدل المحدد في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ.

7- فيما يخص إجراءات التخفيف المناسبة التي تتخذها البلدان النامية على الصعيد الوطني: اتفق مؤتمر الأطراف في الاتفاقية على أن تقوم البلدان الأطراف النامية باتخاذ إجراءات التخفيف المناسبة على الصعيد الوطني بغية الخروج من أسلوب القيام بالأعمال على نحو ما جرت عليه العادة بحلول 2020. وتقرر أيضاً أن تقدم البلدان المتقدمة الدعم لإعداد وتنفيذ إجراءات التخفيف المناسبة التي تتخذها البلدان النامية على الصعيد الوطني. سيتم وضع سجل يشمل الدعم المالي والتكنولوجي ودعم بناء القدرات بالنسبة لإجراءات التخفيف المناسبة على الصعيد الوطني التي تحتاج إلى الدعم الدولي، وسيتم تحديد إجراءات التخفيف المناسبة التي تتخذها البلدان النامية على الصعيد الوطني في قسم منفصل من هذا السجل.

8- فيما يخص خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدورها: يهدف خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدورها إلى منح قيمة مالية للكربون المخزن في الغابات مع تقديم حوافر للبلدان النامية لخفض الانبعاثات من أراضي الغابات والاستثمار في الأراضي قليلة الانبعاث الكربوني. ولا تخص عملية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدورها مسألة إزالة الغابات وتدورها فقط ولكن أيضاً تشمل الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات. وقرر مؤتمر الأطراف في الاتفاقية أنه إذا توفر الدعم المناسب والمستمر، يتعين على البلدان النامية إعطاء ووقف وعكس فقدان الغطاء الحرجي والكربون. وشجع المؤتمر البلدان النامية الأطراف على المساهمة في إجراءات التخفيف في قطاع الغابات من خلال: خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدورها؛ والحفاظ على مخزونات الكربون في الغابات وإدارتها بصورة مستدامة وتعزيزها.

9- فيما يخص مختلف المقاربات لتعزيز فعالية كلفة إجراءات التخفيف: يتعين على الأطراف خلال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية بحث مسألة إنشاء آلية أو أكثر تستند إلى قاعدة السوق مع مراعاة: المشاركة الطوعية والوصول العادل؛ استكمال الوسائل الأخرى لدعم إجراءات التخفيف المناسبة التي تتخذها البلدان النامية على الصعيد الوطني؛ تشجيع التخفيف في القطاعات الاقتصادية العريضة؛ الحفاظ على السلامة البيئية؛ ضمان التخفيض الصافي للانبعاثات أو تفاديها؛ مساعدة البلدان المتقدمة في تحقيق أهداف التخفيف مع ضمان أن يكون استخدامها مكملًا لجهود التخفيف المحلية؛ وضمان الحكم الرشيد والأسواق القوية.

10- فيما يخص التمويل: يتعين على البلدان الأطراف المتقدمة تقديم معلومات حول الموارد الخاصة بالتمويل السريع والتمويل الطويل الأمد إلى الأمانة بحلول 2011، 2012 و2013. وقرر مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ضرورة توفير تمويل إضافي متزايد وجديد وإضافي ومستمر ومناسب إلى البلدان النامية مع الأخذ في الاعتبار الأضعف منها، من خلال مختلف المصادر بما في ذلك مصادر القطاعين العام والخاص. وأنشأت الأطراف أيضا الصندوق الأخضر الخاص بالمناخ. وسيكون الصندوق هيئة تنفيذية للأدية المالية للاتفاقية وسيخضع لمساءلة مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ويعمل بتوجيه منه لدعم المشاريع والبرامج والأنشطة الأخرى في البلدان النامية من خلال استخدام نوافذ تمويل مواضيعية. سيدير الصندوق 24 عضوا في مجلس الإدارة يمثلون بالتساوي البلدان الأطراف المتقدمة والنامية وسيسيره وصي. سيكون البنك الدولي وصيا بالإنابة على الصندوق وتخضع هذه الوصاية للمراجعة بعد ثلاث سنوات من تشغيل الصندوق. وسيصمم الصندوق لجنة انتقالية. كما تم

إنشاء لجنة دائمة في إطار مؤتمر الأطراف في الاتفاقية لمساعدة المؤتمر على ممارسة مهامه المتعلقة بالآلية المالية.

11- فيما يخص تحويل التكنولوجيا والتنمية: إن الهدف هو دعم إجراءات التخفيف والتكييف مع ضرورة تحديد الاحتياجات التكنولوجية على الصعيد الوطني. وتم وضع آلية تكنولوجية بما في ذلك اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. تتمثل مهام اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا في: توفير نظرة عامة للاحتجاجات التكنولوجية وتحليل مسائل السياسة والمسائل الفنية؛ بحث التدابير الخاصة بتحويل التكنولوجيا والتوصية بمثل هذه الإجراءات؛ تقديم التوجيه حول أولويات السياسة والبرامج ذات الأولوية مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان الأقل نموا؛ تسهيل التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأكاديميات ومجتمعات البحث؛ التوصية بإجراءات لرفع الحواجز عن تحويل التكنولوجيا؛ التماس التعاون مع المنظمات والمبادرات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة؛ وتحفيز إعداد واستخدام خرائط طريق وخطط عمل خاصة بالتكنولوجيا.

12- وسيسهل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ شبكة الشبكات والمنظمات والمبادرات بغية إشراك المشاركين بصورة فعالة بطلب من البلدان النامية في: تقديم المشورة والدعم فيما يخص تحديد الاحتياجات التكنولوجية وتنفيذ التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ تسهيل التدريب والدعم لتمكن البلدان النامية من تحديد الخيارات التكنولوجية؛ وتسهيل استخدام التكنولوجيات القائمة.

13- أنهى اتفاق كانكون ولاية فريق الخبراء المعنى بنقل التكنولوجيا في ختام الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية فيما ستعقد اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا اجتماعا لها في أقرب وقت ممكن بغية إعداد طرق عملها وإجراءاتها لبحثها من قبل الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وسيقوم كل من اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز شبكة تكنولوجيا المناخ، مؤقتا، برفع تقاريرهما عن أنشطتهما وأدائهما إلى مؤتمر الأطراف في الاتفاقية من خلال الهيئات الفرعية.

14- فيما يخص بناء القدرات: اتفق مؤتمر الأطراف في الاتفاقية على ضرورة تعزيز دعم بناء القدرات من خلال تقوية المؤسسات ذات الصلة وشبكات تقاسم المعرفة والمعلومات، والاتصال والتعليم والتدريب والتوعية العامة، ومشاركة أصحاب المصلحة. وينبغي توفير الموارد المالية من قبل الأطراف في الملحق 2 والأطراف الأخرى القادرة على القيام بذلك.

15- فيما يخص الاستعراض: قرر مؤتمر الأطراف في الاتفاقية على القيام باستعراض دورى لمضمون الهدف الشامل الطويل الأمد والتقدم الشامل المحرز في تحقيق هذا الهدف. وسيتم الاستعراض على أساس الإنصاف والمسؤوليات المشتركة المتباعدة في الوقت ذاته وقدرات الجميع وسيشمل: أفضل العلوم المتوفرة بما في ذلك تقارير تقييم الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ؛ آثار تغير المناخ الملاحظة؛ تقييم الآثار العامة للخطوات التي اتخذتها الأطراف؛ وبحث تعزيز الهدف الشامل الطويل الأمد، بما في ذلك زيادة درجة الحرارة بـ 1.5 درجة مئوية. وسيبدأ الاستعراض الأول في 2013 وينتهي في 2015. ويتعين على مؤتمر الأطراف في الاتفاقية اتخاذ التدابير الضرورية على أساس الاستعراض.

16- فيما يخص المسائل الأخرى: طلب مؤتمر الأطراف في الاتفاقية من مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل بحث هذه المسائل بغية تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا وبناء القدرات وتمويل الأطراف في الملحق 1 ذات الاقتصادات الانتقالية بالإضافة إلى تركيا الطرف في الملحق 1 والتي يعترف مؤتمر الأطراف بظروفها الخاصة.

17- فيما يخص تمديد ولاية مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل، مدد الاتفاق ولاية هذه المجموعات إلى سنة واحدة حتى الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

2- مجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو:

18- اتفق مؤتمر الأطراف في الاتفاقية/ مؤتمر الأطراف في البروتوكول على أنه:
 ↗ ينبغي أن تستهدف مجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو استكمال عملها طبقاً للمقرر (1/CMP.1) COP/MOP1 واعتماد نتائجها من قبل مؤتمر الأطراف في الاتفاقية/مؤتمر الأطراف في البروتوكول في أقرب وقت ممكن لتقادي الفجوة بين فترات الالتزام.

↗ أحاط مؤتمر الأطراف في الاتفاقية/مؤتمر الأطراف في البروتوكول علماً بالأهداف القائمة المحددة كمياً والمتعلقة بخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد وتحت الأطراف في الملحق 1 على رفع مستوى التطلع إلى خفض الانبعاثات الذي يتم تحقيقه بشكل

فردي أو جماعي بغية خفض انبعاثاتها الإجمالية لغازات الدفيئة طبقاً للمعدل المحدد في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ.

ـ هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتحويل أهداف خفض الانبعاثات إلى أهداف محددة كمياً لخفض الانبعاثات والحد منها. خلال فترة الالتزام الثانية، يجب أن تكون سنة الأساس هي 1990 أو سنة الأساس المنصوص عليها في المادة 3.5 من بروتوكول كيوتو بهدف حساب الكميات المخصصة.

ـ يمكن استخدام سنة مرجعية على أساس اختياري لأغراض خاصة بطرف ما لتمكين هذا الطرف من الإعراب عن أهدافه المحددة كمياً لخفض الانبعاثات والحد منها إلى جانب إدراج هذه الأهداف في سنة الأساس.

ـ تواصل الأطراف في الملحق 1 استخدام مقايضة الانبعاثات والآليات المبنية على المشاريع لتحقيق أهدافها المحددة كمياً لخفض الانبعاثات والحد منها؛ ويمكن تحسين هذه الآليات لاحقاً من خلال اتخاذ قرارات بهذا الشأن.

ـ سيستمر توفير استخدام الأرضي والتغير في استخدام الأرضي والغابات كوسيلة لتمكين الأطراف من تحقيق أهدافها المحددة كمياً لخفض الانبعاثات والحد منها.

ـ يجب أن تكون إمكانيات الاحتراز العالمي المستخدمة لحساب معدل ثاني أكسيد الكربون في انبعاثات غازات الدفيئة الوارد في الملحق ألف بالنسبة لفترة الالتزام الثانية هي نفسها المنصوص عليها في تقرير تقييم الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ والمتفق عليها من قبل مؤتمر الأطراف في الاتفاقية/مؤتمر الأطراف في البروتوكول، إلى جانب المسائل المنهجية الأخرى المستندة إلى مشروع نص الوثيقة .(Chapter IV of FCCC/KP/AWG/2010/CRP.4/Rev.4)

﴿مواصلة بحث الآثار المحتملة على أساس نص الوثيقة (Chapter V of FCCC/KP/AWG/2010/CRP.4/Rev.4)﴾

-3 **فيما يخص المقاربات القطاعية** لم يتم التوصل إلى أي اتفاق نظراً لعدم تمكن الأطراف من الاتفاق على الفقرة المتعلقة بـ"الزراعة العامة"، فيما عجزت بعض الأطراف على معالجة قطاعات معينة. أما النص حول الزراعة فقد بلغ مرحلة متقدمة جداً.

-4 **انتخاب موظفي الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية/ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول:**

﴿انتخب مؤتمر الأطراف الموظفين التاليه أسماؤهم: رئيس مؤتمر الأطراف في الاتفاقية: معالي السيدة باتريسييا إسبينوسا (المكسيك)؛ نواب الرئيس: لومومبا ستانيسلوس-كاو دي أبينج (السودان)؛ أندريا جارسا جيرريرو (كولومبيا)؛ شين يوون سونج (جمهورية كوريا)؛ أوليج شامانوف (الاتحاد الروسي)؛ فيليب مولير (جزر مارشال) وأرتور رونجي-ميترigner (الاتحاد الأوروبي). وسيظل محمد السبعان (العربية السعودية) في منصبه كنائب رئيس لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية نظراً لعدم الاتفاق على مرشح من المجموعة الآسيوية؛ وسيواصل أندرج كرانجك (سلوفينيا) مهامه كمقرر؛ كما سيستمر روبرت أوين جونز (أستراليا) في وظيفته كرئيس للهيئة الفرعية للتنفيذ؛ فيما تستمر ماما كوناتي (مالي) في وظيفتها كرئيس للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.﴾

« عين الأطراف أديان ماسي (نيوزيلندا) رئيساً جديداً لمجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو؛ ومادلين ديف (السنغال) نائبة رئيس مجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو؛ ومارجاريت موكاهاانا-سانجاروي (زيمبابوي) نائبة رئيس مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل.

5- تاريخ ومكان الدورات القادمة:

« اعتمد مؤتمر الأطراف مقرراً بشأن قبوله عرض جنوب أفريقيا استضافة الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول وأشار إلى عرضي جمهورية كوريا وقطر استضافة الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول في 2012.

« أشار مؤتمر الأطراف في الاتفاقية أيضاً إلى أنه يمكن عقد دورة أو دورتين إضافيتين على الأقل في 2011.

« أعلنت جنوب أفريقيا أنَّ الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول ستعقدان في دوربان، جنوب أفريقيا من 28 نوفمبر إلى 9 ديسمبر 2011.

تحليل اتفاقيات كانكون:

19- عبرت اتفاقيات كانكون عن ارتياح جماعي صارخ حيث أشاد الأطراف والمرأة بنتائج كانكون مع سلسلة من التحيات بالوقوف والتصفيق الحار.

20- ورأت عدة أطراف أن النتائج الملموسة "بعد من أن تكون كاملة" غير أن مجموعة القرارات المعروفة بـ"اتفاقات كانكون" أعادت الثقة في عملة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وأقر معظم الأطراف أيضاً بأنها خطوة صغيرة نسبياً في مكافحة تغير المناخ فيما عارضت بوليفيا من جهتها اعتماد اتفاقات كانكون. وذكرت رئيسة مؤتمر الأطراف في الاتفاقية السيدة إسبينوسا أن اتفاقات كانكون ستكون رسمياً جزءاً من نظام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ مع الإشارة إلى أن: "توافق الآراء يتطلب منح كل واحد الحق في إسماع صوته والاهتمام اللائق بآرائه وقد منحت بوليفيا هذه الفرصة. وتوافق الآراء لا يعني أن بلد ما حق الفيتو ويمكنه منع 193 بلداً آخر من المضي قدماً بعد سنوات من المفاوضات حول مسألة تتوقعها مجتمعاتنا وأجيالنا القادمة". وأشارت إلى أن معارضه بوليفيا ستسجل في نتائج الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية/ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في البروتوكول.

21- أشار فخامة الرئيس المكسيكي السيد كالديرون أن كانكون شهدت "ميلاد عهد جديد للتعاون الدولي حول تغير المناخ" ودعا الوفود إلى "كتابه تاريخ جديد".

22- إنّ أهمية نتائج مفاوضات كانكون المعروفة باتفاقات كانكون في إطار عملية اتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ وبالنسبة للاستجابة العالمية الملموسة لتغير المناخ، تكمن في إدراج اتفاق كوبانهاجن في عملية الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ وتوسيع نطاقه. كما تم تمديد ولاية مجموعات العمل المختصة المعنية بإجراءات التعاون الطويلة الأجل لمدة سنة "للوفاء بالالتزامات" الواردة في الرزمة. ويبقى الشكل القانوني للنتائج التي من المقرر أن تعتمدها الدورة

السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في دوربان السنة القادمة مفتوحة نظراً لعدم اتفاق مؤتمر الأطراف في الاتفاقية بعد بشأن اعتبار النتائج قراراً صادراً عن المؤتمر أو بروتوكولاً جديداً.

23- فيما يخص التوازن بين الشقين: شقي البروتوكول والاتفاقية، رأت العديد من الوفود أن النتائج خليط متباين لأن الوفود التي أصرت على إشارة واضحة للاستمرار في بروتوكول كيوتو على الأرجح من خلال اعتماد فترة الالتزام الثانية، لم تُمنح كل ما أرادته. بالإضافة إلى ذلك، لم يحدد نص نتائج مجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو موعداً نهائياً لاستكمال عمل هذه المجموعات ولكنه ذكر أنها ينبغي أن "تستهدف" استكمال عملها ورفع تقاريرها إلى مؤتمر الأطراف في الاتفاقية/مؤتمر الأطراف في البروتوكول "في أقرب وقت ممكن". وهذه الصيغة تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين البلدان النامية التي تدعم فترة الالتزام الثانية وبلدان مثل اليابان والاتحاد الروسي التي ترفض ذلك. غير أن البلدان التي أرادت المزيد شعرت ببعض النقمة إزاء ضرورة استكمال عمل مجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو "في الوقت المحدد لضمان عدم وجود فجوة بين فترتي الالتزام الأولى والثانية". وعارض البعض الإشارة المرجعية الأخيرة خلال الدورات السابقة وكان إدراجها حلاً تويفيقياً واضحاً. علاوة على ذلك ورغم أن التزامات الحد من الانبعاثات للأطراف في الملحق 1 بفترة الالتزام الثانية لم تحدد، فإن نص مجموعات العمل المختصة المعنية ببروتوكول كيوتو "يحيط علماً" بتعهدات البلدان النامية الطوعية المحددة كمياً للحد من الانبعاثات حسبما أبلغت به هذه البلدان. ويبدو أن هذين النصين منحاً المزيد من النقمة لهذه الأطراف بأن البروتوكول لم "يُمْتَ". وتدرج اتفاقيات كانكون أهداف التخفيف

للبـلـدانـ المـصـنـعـةـ وـإـجـرـاءـاتـ التـخـفـيفـ لـلـبـلـدانـ النـامـيـةـ رـسـمـيـاـ فـيـ عـمـلـيـةـ اـتـقـافـيـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الإـطـارـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـتـغـيـرـ الـمنـاخـ.

24- شمل التقدم الكبير والإيجابي المحرز من حيث المضمون ما يلي: إنشاء الصندوق الأخضر الخاص بالمناخ، والآلية التكنولوجية وإطار كانكون للتكيف. إن الطريق نحو تحقيق نتائج إيجابية في دوربان بجنوب أفريقيا في 2011 هو ما يجب أن تسعى أفريقيا إلى بلورته من أجل تحقيق إنجازات كبيرة في المفاوضات حول تغير المناخ لمكافحة آثاره السلبية على القارة الأكثر تضررا.

—

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Assembly Collection

2011-01-31

Report of the Committee of Heads of State and Government on Climate Change (CAHOSCC)

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/9103>

Downloaded from African Union Common Repository